## المحاضرة 02 "النقود :المفهوم، الأشكال، الوظائف و التطورات"

**تمهيد:**

لم يعرف الإنسان النقود في ظل النظام البدائي، ببساطة لأنه لم يكن في حاجة إليها بالنظر إلى إعتماده على **الصيد** في إشباع حاجاته الأساسية بشكل مباشر، إلا أنه ومع تطور المجتمع الإنساني و ظهور القبائل واكتشاف أنشطة اقتصادية جديدة على غرار الصيد و الالتقاط، مثل الرعي والزراعة ثم النشاط الحرفي، ظهرت المدن و أصبح الانسان قادرا على إنتاج حاجاته الأساسية بنفسه، وتوفيرها بكميات تزيد عن حاجاته، مما دفع إلى البحث عن وسيلة لتصريف الإنتاج الفائض و من هنا ظهر أول نظام للمبادلة وهو **المقايضة** (تبادل السلع بسلع أخرى).

وبعد تطور الأمور وتشابك الحاجات والمصالح بين الأفراد بدأ الانتقال في نظام وأسلوب آخر وهو تحديد ما يسمى **بالسلعة المميزة**، التي تكون ذات قيمة وفائدة ومنفعة عالية للأفراد لاستخدامها في عملية التبادل مثل (القمح- التمور).

ثم انتقل الأفراد بعد اكتشاف بعض المعادن القيمية مثل الذهب و الفضة، إلى اعتمادها كأسلوب من أساليب التبادل. ولاحقا ظهرت النقود بشكلها المعروف (الورقية و المعدنية).

### أولا. المقايضة Barter - Troc

المقايضة هي نظام يعتمد على أساس مبادلة سلعة (أو خدمة ) ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى بصورة مباشرة دون وجود فاصل زمني، ودون استخدام النقود أو وسيط نقدي آخر.

ويعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، ولكن مع تطور هذه المجتمعات وظهور حاجات جديدة للأفراد وتطور مهاراتهم وخبراتهم بشكل يسمح بإيجاد سلع جديدة أصبح نظام المقايضة غير مجد عمليا وغير كاف لتسهيل عملية التبادل والحصول على السلع والخدمات المختلفة مما أدى إلى انهيار نظام المقايضة.

**صعوبات نظام المقايضة (عيوب المقايضة):**

يمكن تلخيص أهم عيوب المقايضة والتي أدت إلى انهيار هذا النظام فيما يلي:

1. صعوبة تحقيق التوافق المزدوج "التام" لرغبات المتعاملين؛
2. صعوبة تقدير نسب المقايضة بين السلع "معدل التبادل"؛
3. عدم قابلية بعض السلع للتجزئة .

**1- صعوبة تحقيق التوافق المزدوج "التام" لرغبات المتعاملين :**

القيام بعملية المبادلة يتوجب على المبادل بذل الجهد والوقت للعثور على الطرف المكمل لهذه العملية، حيث تفترض المقايضة توافق رغبات الأفراد، وأن يكون هذا التوافق في نفس الوقت وبنفس الكمية، ومع تعدد السلع وتنوعها بات من الصعوبة بمكان تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين.

**2- صعوبة تحديد نسب المقايضة :**

مع ازدياد عدد العارضين وكمية السلع المعروضة في السوق يصبح من الصعوبة بمكان تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين.

ويمكن استخراج عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة لعدد من السلع من المعادلة الآتية:

$$A= B*( B-1) /2$$

عدد السلع B .هو عدد الأسعار ، A حيث أن:

فإذا افترضنا أن عدد السلع في اقتصاد ما هو 50 سلعة، فإن عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة المستخدم في هذا الاقتصاد هو:

$$A= 50*(50-1)/2=1125$$

وبناء على المثال ندرك أن ذلك يتطلب من المتعاملين قدرا كبيرا من المعلومات عن السلع والأسعار المختلفة (1125 سعر) كي يمكنهم القيام بعمليات المبادلة بصورة كفؤة ، وبالتالي تعظيم مردودهم، وهذا يفوق القدرات البشرية بكثير.

**3- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة :**

واجه نظام المقايضة صعوبة تجزئة بعض السلع، فكما يوجد عدد من أنواع السلع يمكن تجزئتها إلى كميات صغيرة دون إهلاكها ( القمح، الفاكهة،... الخ) هناك عدد آخر من السلع التي يصعب تجزئتها( مثل الحيوانات، المنازل).

**ثانيا. تطور النقود**

1. للقضاء على عوائق المقايضة، بدأ الأفراد وبصورة تلقائية يستخدمون بعض الأنواع من السلع كوسيط في عملية المبادلة- للتوفيق بين رغباتهم ، وهو ما يعرف بالنقود السلعية، حيث استخدمت الجلود كوسيط للمبادلة في المجتمعات المتواجدة في المناطق الباردة، كما استخدم الشعير والأرز،..

مثلا خشب ------> جلد (نقد سلعي )---------> قمح

ورغم المنافع التي كانت تتمتع بها النقود السلعية، إلا أنها لم تكن خالية من العيوب، فقد تكون غير قابلة للتجزئة، وعرضة للتلف ولا تستطيع أن تحافظ على قيمتها النسبية، كما أنها لم تكن مقبولة من جميع المتعاملين وبدأ البحث عن وسيط آخريقوم مقام النقود.

2. مع اكتشاف المعادن استخدمها الإنسان كوسيط للتبادل، وبدأت النقود تدخل عصرا جديدا هو عصر النقود المعدنية،.- وكانت أول المعادن استخداما كنقود : الحديد والنحاس ثم تلاها البرونز والزنك ، ثم الفضة وأخيرا الذهب ( من مميزاتها:

حفظ الوزن، صالحة للتخزين، قابلة للتجزئة، الثبات النسبي.)

3. نتيجة كثرة التعامل بالنقود المعدنية" المسكوكات "ونقلها من مكان إلى آخر جعلها عرضة للسرقة (من طرف القراصنة- وقطاع الطرق )أو الضياع ولتجنب ذلك قام التجار بوضع ما يملكونه من معادن نفيسة في بيوت خاصة هي بيوت المال أو الصاغة أو الصيارفة والتي تحظى بالثقة وهذا مقابل مبلغ من المال ويحصل أصحاب المعادن النفيسة على صكوك تحمل حق ملكيتهم لودائعهم .إلا أن كثرة عمليات الإيداع والسحب بين الأفراد "التجار"، دفع إلى تظهير هذه الأ وراق دون الرجوع إلى الصيارفة لإتمام المعاملات، حيث سميت هذه الصكوك بالنقود الورقية النائبة.

4. وظهرت النقود الورقية الالزامية بظهور البنوك المركزية، ومع ظهور المصارف التجارية توالت عملية إصدار الشهادات الورقية- وظهر ما يعرف بالخصم، وبهذا ظهرت مرحلة النقود الائتمانية .وبعدها ظهرت النقود الالكترونية وهي أحدث أنواع النقود.

**ثالثا. أشكال النقود**

### 1. النقود السلعية (Commodity Money):

هي النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود مثل القمح ، الجلود ، الأرز، وغيره، فنظام النقود السلعية يقوم على مبدأ اختيار سلعة معينة تحظى بقبول عام في المجتمع واستخدامها كنقد لتسوية المعاملات.

مثلا :الشخص الذي لديه كمية من القمح ويريد الحصول على اللحم عليه القيام بالعمليات التالية:

القمح ------> النقد السلعي(الملح)-------> اللحم

أي يبادل القمح بالنقد السلعي الذي هو في مثالنا الملح، ثم يبادل النقد السلعي مقابل اللحم.

أي أن استعمال النقود السلعية أدى إلى انقسام عملية المقايضة الواحدة (المباشرة) إلى عمليتين منفصلتين (مقايضة غير مباشرة)، مما أدى إلى تسهيل عمليات التبادل بين الأفراد والانتقال من الاقتصاد التبادلي إلى الاقتصاد النقدي.

### 2. النقود المعدنية (Metal «Token» Money):

نتيجة العيوب المتعلقة بتكلفة الاحتفاظ بالسلع الطبيعية (نقود سلعية على شكل منتجات زراعية أوحيوانية خاصة) أو نقلها، عدم قابليتها للتجزئة دون خسارة في القيمة، و كذا مخاطر اندثار قيمتها عند تخزينها[1]، اتجهت المجتمعات البشرية إلى الاعتماد على المعادن بعد التعرف على طريقة صهرها وتحويلها إلى قطع معدنية. فظهرت النقود الحديدية، النحاسية ثم البرونزية وصولا إلى النقود الفضية ثم الذهبية التي أصبحت تتميز عن سابقتها باستقرار قيمتها وسهولة نسبية في نقلها وتخزينها نتيجة ندرتها مما يجعل قيمتها الذاتية (السلعية) متساوية دوما مع قيمتها الاسمية (المسكوكة على ظهرها)[(*)]. وقد عرفت النقود السلعية تطور يمكن تلخيصه فيما يلي:

- **السبائك**: تعود أصولها إلى مصر حوالي 2000 عام قبل الميلاد. وهي على شكل قطع ذات حجم ووزن وعيار محددين Lingots تستخدم للحصول على بعض السلع. ولتسهيل تداول السبائك أنشأت بعض الحضارات (اليونان، الرومان، الصين، الهند والحضارات الشرق أوسطية) العملات الحسابية ما يقارب 800 عام قبل الميلاد، وهي أقل حجما و وزنا عن السبائك.
- **المسكوكات**: تحتوي على نقوش و كتابة لذا سميت عملة معدنية مسكوكة. تعمل النقوش على تحديد القيمة التبادلية للقطعة حسب الوزن في البداية و العيار لاحقا (بعد اكتشاف الذهب و الفضة).

### 3. النقود الورقية (Fiat Money): Monnaie Fiduciaire

ظهرت في العصر التجاري نتيجة اتساع حجم المبادلات التجارية المحلية والدولية، وحاجة التجار لتسوية المبادلات الكبيرة دون اللجوء إلى حمل كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضية.[2] حيث يودع المعدن النفيس لدى الصاغة أو الصرافين مقابل وصل بالاستيلام (سند) بالقيمة المودعة مضمونة بالكامل، ويمكن استخدامها في تسوية المعاملات بمجرد تظهيرها.

---

[1] للاطلاع أثر راجع: أنس البكري و ليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر، عمان- الأردن، 2001.

[(*)] المعادن غير النفيسة عادة ما تكون قيمتها الاسمية (المسكوكة أو المنقوشة على ظهرها) أضعاف قيمتها الذاتية عند صهرها وبيع المعدن المصنوعة منه (الحديد، النحاس ...الخ)، وهو ما دفع المجتمعات البشرية إلى النقود المعدنية النفيسة كبديل للمقايضة والنقد السلعي.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 2010، ص. 19.

هي الأوراق النقدية التي تستخدم في تسوية المعاملات، ويتم إصدارها من طرف البنك المركزي، أو هيئة عامة يشرف عليها البنك المركزي .لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية(**)، وإنما تعزى قيمة العملة في هذه الحالة إلى قوة أو إبراء" براءة" القانون الذي يجعل الجمهور يقبلها كوسيط للتبادل.

تعود أصول النقود الورقية إلى الصين في القرن التاسع[1]. ذكر" ابن بطوطة " في رحلته العظيمة أن أهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم، وجميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعا، وإنما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد(*) كل قطعة منها بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان. [2]

وبدأ تداولها في أوربا وبقية العالم في منتصف القرن الثاني عشر.[3] وقد ظهرت تطورت النقود الورقية نتيجة تطور و اتساع النشاط التجاري وظهور الدول القومية والنظم المصرفية المحلية، يمكن تلخيص أشكالها فيما يلي[4]:

- **النقود الورقية النائبة (كاملة التمثيل):** شهادات و شيكات ورقية تعادل قيمتها قيمة النقود أو الذهب أو السبائك المودعة بالبنك؛ أي أنها مغطاة 100% بالمعدن النفيس، وتتم من خلالها عملية تداول هذه الودائع دون الحاجة إلى انتقالها من الخزائن في البنوك المركزية.

  وكانت أولى المبادرات لتطوير الإيصالات النائبة عن الذهب والفضة وجعلها صالحة للتداول تعود إلى بنك البندقية في عام 1587 حيث لجأ هذا البنك إلى إصدار إيصالات الإيداع هذه طبقا لنموذج موحد لا تختلف صوره إلا في مقدار المبلغ المدون عليه، ولقد أطلق بعض الاقتصاديين على هذ ه الإيصالات اصطلاح "النقد التمثيلي" لأنها كانت تمثل كمية معينة من النقد المعدني (الذهبي أو الفضي)، وبانتقال هذه الإيصالات من يد لأخرى تنتقل معها ملكية النقود المعدنية التي تمثلها[5]؛

- **النقود الورقية الوثيقة (البنكنوت)(***):** هي أوراق بنكنوت تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب، يصدرها البنك المركزي وتتوقف قوتها على رصيدها الذهبي وثقة الجمهور بها ورقابة الدولة عليها؛
- **النقود الورقية الإلزامية:** وهي عبارة عن أوراق نقدية قانونية Notes، يقابلها رصيد معدني ويمكن أن يتم إصدارها دون مقابل من المعدن النفيس، وتكون لها صفة إلزام الجمهور بقبولها من خلال دعمها من قبل الدولة دون الإلتزام بدفع مقابل .

---

(**) أي أن قيمتها الذاتية منفصلة عن قيمتها الاسمية أو(القانونية).

[1] عبد الله بن سليمان بن منيع، الورق النقدي، طبعة 2، المملكة العربية السعودية، 1984، ص. 27.

(*) كاغد: بفتح الغين وكسرها (فارسية)، وتعني القرطاس أو الورق الذي يكتب فيه. «المنجد في اللغة والأعلام» ص 689، ط: دار الشروق. بيروت.

[2] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 9، الجزء 2 ، ص. 514.

[3] غيريثيا غوزمان مارتينيز، أصول العملة: مراحل تطورها في التاريخ، موقع نون بوست، تاريخ الاطلاع 2022/09/27 على 9:29 سا: https://www.noonpost.com/author/43939

[4] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 19.

[5] مروان عطون، النظريات النقدية، دار البعث- الجزائر، 1989، ص. 34.

(***) أصدرت البنوك المركزية خلال هذه المرحلة النقود الورقية بدون أن تكون مغطاة بالكامل بالذهب، واكتفت بالتغطية الجزئية بنسبة معينة، مع استمرار قابلية هذه الأوراق للتحول إلى ذهب، ومع زيادة النشاط الاقتصادي بمعدل يفوق الزيادة في الرصيد الذهبي استمرت نسبة التغطية الذهبية في التناقص، ومع هذا ظل الناس يتداولونها اعتماداً على الثقة في الجهة التي تصدرها، ومن هنا جاءت تسميتها " بالوثيقة".

**البنكنوت** هي ورقة عملة قابلة لدفع قيمتها عينًا لدى الاطلاع عليها من حاملها، ويتعامل بها كما يتعامل بالقطعة المعدنية نفسها، ويجب أن تكون مضمونة ليثق الناس بالتعامل بها، وتصدر من بنوك الإصدار بإذن من الحكومة، وتنتفع بها المصارف والجمهور والاقتصاد العام.

للمزيد يرجى الاطلاع على: صالح السدلان، كتاب زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي، موقع المكتبة الشاملة: https://al-maktaba.org/book/32102/34#p1

في العصر الحديث أصبحت القيمة الاسمية للنقود الورقية "Nominal Value" أكبر من القيمة الحقيقية "Intrinsic Value"، بالنظر إلى ثقة مستعمليها في قيمتها المشتقة من الكلمة اللاتينية Fiducia، لذا استعاض بعض الكتاب اسم النقود الورقية للتعبير عن نقود العملة أو النقد الإلزامي Monnaie Fiduciaire التي تعبر عن أوراق البنكنوت والنقود المساعدة ( Banknotes and metal coins).

### 4. النقود المساعدة (مسكوكات مساعدة): Coins

هي قطع نقدية معدنية يصدرها البنك المركزي أو وزارة المالية "الخزانة العامة" في شكل مسكوكات (فضة، برونز، نيكل...الخ) تكون مهمتها القيام بمساعدة النقود الورقية (الأوراق النقدية الإلزامية) في تسهيل عمليات المبادلات ضئيلة القيمة. ولها قيمة نقدية و اسمية Nominal تفوق قيمتها السلعية أو السوقية Market.

ولذلك فإن هذه النقود لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة، بل يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسديد دينه، إذا تجاوز الدين حدا معينا تم تحديده بحكم القانون.

### 5. النقود الائتمانية (نقود الودائع Deposit Credit Money):

لا يفهم من صفة ائتمانية كون هذه النقود لا يمكن استخدامها إلا إذا وثق فيها المتعاملون الاقتصاديون، فالنقود الإئتمانية تختلف عن النقود الإلزامية أو القانونية. وتتأتى صفة إئتمانية من كون هذا النوع من النقود يرتبط بعملية الإئتمان (الإقراض) التي تقوم بها المصارف التجارية، حيث تظهر في بعض المراجع تحت إسم النقود الكتابية Scriptural money؛ وهي شائعة الاستعمال كأداة دفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية حيث النظم النقدية تعتمد بشكل كبير على خلق النقود الودائعية[1](les crédits font les dépôts).

فالنقود الائتمانية ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض (تنشئها البنوك التجارية) التي تنتج عن ايداع نقدي أو ايداع شيك مسحوب على بنك آخر ممثلة فيما يعرف بالودائع الأولية والودائع المشتقة وتسمى هذه العملية بإنشاء النقود.

ومن أهم حسابات الودائع في البنوك وبعض المؤسسات المالية غير المصرفية نجد ما يلي:

- **الحسابات الجارية (Current Deposit)**: هي حسابات مخصصة لتسجيل مبالغ مالية مودعة في حسابات تحت الطلب، يتم التعامل عليها من خلال الصكوك (شيكات)، لا تترتب عليها فوائد بموجب كونها متاحة بمجرد الطلب عليها. لذا فهي تعتبر نقد سائل(*) كالنقود القانونية بالنظر على إمكانية استخدامها في الحال كأداة دفع؛
- **الحسابات لأجل (Time Deposit):** هي حسابات توظيف للأموال بالدينار و/ أو العملة الأجنبية تتم بأمر من الزبون (شخصا معنويا أو طبيعيا) لفترة محددة[2]. يستفيد المودع لأجل عادة من فوائد مقابل التزامه بعدم السحب من حسابه إلا بعد أجل معين يطلق عليه أجل الاستحقاق؛

ومن أهم أنواع النقود الائتمانية نجد:

---

[1] فبعد أن أدركت البنوك التجارية أن غالبية المودعين لا يقومون بالسحب على جميع ودائعهم في نفس الفترة، مما يتيح لها نقودا فائضة في خزائنه، وهو الأمر الذي يمنحها القدرة على إقراض هذه المبالغ مقبال فائدة تحصل عليها؛ وهذا ما يطلق عليه تضخم الودائع المصرفية أو إنشاء النقود المصرفية والتي تعتبر ديونا على البنوك التجارية.

(*) تمثل أعلى درجات السيولة 100%.

[2] https://www.bdl.dz/arabe/placement.html

- **النقود الكتابية (Scriptural Money):**[1] هي النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير، وتجدر الإشارة إلى أن الودائع الجارية تتكون أساسا من ودائع التوفير تحت الطلب لمؤسسات قطاع المحروقات زيادة على القطاع العمومي خارج المحروقات؛
- **أشباه النقود (Near or Quasi-Money):** هي ودائع مصرفية في حسابات الادخار او أصول غير نقدية عالية السيولة نوعا ما و تستحق الدفع "التحويل إلى سيولة" وفقا لفترات معينة متفق عليها مقابل الحصول على فوائد.(**) ومنها: حسابات الإدخار (Savings Accounts) وشهادات الإيداع (Certificates of Deposits)...

### 6. النقود الالكترونية:

تعرف بأنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات إئتمانية مخزونة على شكل الكتروني أو أداة الكترونية يمتلكها المستخدم، وتتخذ شكل البطاقات الالكترونية الممغنطة، مثل بطاقات الائتمان، الشيكات الالكترونية...الخ.

[1] وفاء حمدوش، فعالية أدوات السياسية النقدية في التأثير على حجم المعروض النقدي حالة الجزائر (2000-2010)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 42، جوان 2015، ص: 293.

(**) تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية. مع الإشارإلى أن الودائع لأجل هي عبارة عن مدخرات الأسروالقطاع الخاص.